الخلافات الهندية– البنغلاديشية حول نهر الجانج ١٩٧٢–١٩٧٥

م.د. انعام عبد العظيم شاهين
أ. د. خولة طالب لفته
جامعة البصرة – كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/١/٢١
تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٢/١٢

الملخص

احتلت الهند المرتبة الأولى في مجال التغطية الجغرافية السياسية الخارجية لبنغلاديش. بحكم مقومات المكان الجيولوجي والميراث التاريخي والأهم من ذلك، الاجتهاد في عدد من المشاكل الاستثنائية ذات الوجهين الحاسمة في أسلوب حياتها. اذ لا يوجد شيء أكثر بروزاً واهمية من الهند بالنسبة لصانعي السياسة الخارجية في بنغلاديش. قدمت الهند دعماً حاسماً لبنغلاديش خلال حرب التحرير في عام ١٩٧١، الامر الذي مهد الطريق لعلاقات ودية بين الدولتين. اذ كانت الهند من أوائل الدول التي اعترفت ببنغلاديش كدولة ذات سيادة . وعلى الرغم من التاريخ المشترك والإمكانيات الهائلة، لم تكن العلاقات بين بنغلاديش والهند ودية دائماً، فهناك نوع من عدم الثقة وعدم التعاون. مع بقاء العديد من القضايا العالقة بدون حل بين الجارتين والتي أدت الى تدهور العلاقات بينهما بين الحين والأخر.

الكلمات المفتاحية: الخلافات، الهند، بنغلاديش، نهر الجانج.

Indo-Bangladesh disputes over the Ganges 1972-1975

Dr. Enaam Abdel-Azim Shaheen
Prof Dr. khawlah Talib Lafta
University of Basrah - College of Arts

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

Abstract

India ranked first in the field of foreign geopolitical coverage of Bangladesh. By virtue of the constituents of the geological setting, the historical inheritance, and most importantly, the jurisprudence of a number of exceptional two-faced problems decisive in her way of life. Nothing is more prominent and important than India to the foreign policy makers of Bangladesh. India provided crucial support to Bangladesh during the Liberation War in 1971, which paved the way for friendly relations between the two countries. India was one of the first countries to recognize Bangladesh as a sovereign state. Despite the shared history and huge potential, relations between Bangladesh and India have not always been cordial. There is a kind of mistrust and lack of cooperation. With many outstanding issues remaining unresolved between the two

neighbors, which led to the deterioration of relations between them from time to time.
Keywords: Disputes, India, Bangladesh, Ganges River..

المقدمة:

الانهار لا تعرف الحدود السياسية وهي تتدفق عبر البلدان والولايات وتوفر المياه لأغراض الري والصناعة وتوليد الطاقة الكهرمائية والملاحة وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، تتسبب هذه الانهار في التلوث والفيضانات وما إلى ذلك. وتزداد أهمية مشاريع الانهار التعاونية التي تقوم بها البلدان المتضررة بالأنهار لإيجاد سبل لإدارة القوة الطبيعية للمياه والسيطرة عليها.

تميز تاريخ العلاقات بين الهند وبنغلاديش بوجود عدد من القضايا الخلافية الجغرافية والسياسية التي ثبت صعوبة حلها. في حين أن بعضها متجذر في الماضي التاريخي، فإن البعض الآخر هو نتيجة تراكمات السياسات الواقعية للعلاقات الثنائية والتي شملت: –تقاسم الموارد المائية للأنهار المشتركة' بما في ذلك نهر الجانج.

المبحث الأول: تقاسم المياه المشتركة (نهر الجانج):

شغلت قضية تقاسم مياه الأنهار [١] العابرة للحدود لاسيما نهر الجانج[٢] الذي يعد أكبر وأهم الأحواض في الهند [٣]. مركز الصدارة في العلاقات التاريخية والجغرافية السياسية بين الهند وبنغلاديش على مدى العقود الأربعة الماضية. وقد اثرت بشكل كبير على الدولتين في تشكيل علاقاتهما تجاه بعضهما البعض. في الواقع ورثت بنغلاديش هذا الإرث من باكستان حيث أصبح وابل فاركا[٤] موضع خلاف تاريخي وجغرافي سياسي حتى قبل ولادة بنغلاديش في عام ١٩٧١ [٥]. والخلاف على نهر الجانج [٦] تأثر وتفاقم بالعوامل الناشئة من الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية والسياسية وحالة الدول المشاطئة[٧] وهي الهند وبنغلاديش[٨]. وشيدت الهند سد فاركا عبر نهر الجانج، بالقرب من قرية تدعى فاركا في غرب البنغال على بعد حوالي ١١ ميلاً (١٧ كم) من أعلى النهر من الحدود الغربية لبنغلاديش [٩].

ينبع نهر الغانج، المعروف باسم الجانج في الهند وبادما في بنغلاديش، في جانجوتري في المنحدر الجنوبي لسلسلة جبال الهيمالايا. ثم يتدفق عبر الهند، وبالقرب من فاركا في ولاية البنغال الغربية الهندية ينقسم إلى فرعين رئيسيين. إذ يتدفق الفرع الأول والذي يعُرف باسمBhagirathi جنوباً عبر ولاية البنغال الغربية وينضم إلى .Jalangi يعُرف هذا النهر المشترك باسم.Hooghly يتدفق الفرع الآخر شرقا لينضم إلى براهمابوترا[١٠].

يبلغ الطول الكلي للجانج هو ٢١٧٧ كم، تتدفق منها ٢٠٣٦ كم عبر الأراضي الهندية. تبلغ مساحة الضفاف الكلية ٩٤٣٥٠٠ كم مربع، تقع ٧٥٠٠٠٠ كم مربع منها في الهند. وتمثل ٦١.٦ مليون هكتار [١١] من مساحة الأنهار القابلة للزراعة من أصل ٦٧.٦ مليون هكتار أراض هندية. إضافة إلى ذلك، يعيش ٤٠ بالمئة من سكان الهند على حوض نهر الجانج ويعتمدون بشكل أساسي على النهر وضفافه [١٢]

قبل بدء تشغيل وابل "فاركا"، كانت الغلة القريبة من كلكتا والمصب تعاني من أربع مشاكل رئيسية وهي ارتفاع الملوحة، والطمي الشديد، وضعف القدرة على الملاحة بسبب ١٦ حاجز رملي، وخمسة أو ست منحنيات حادة و١٠٠ سفينة غارقة، وزيادة شدة موجات المد والجزر مع انخفاض منسوب المياه. وجلبت التيارات من خليج البنغال في ميناء كلكتا حوالي ١٢ مليون طن من الطمي كل عام. كان تصريف الرياح الموسمية يخرج ٧ ملايين طن وترك تراكم صاف من ٥ ملايين طن على قاع النهر كل عام. وهذا ما أدى إلى اختناق النهر. في مثل هذه الحالة، كانت السفن تجد صعوبة في التحرك لمسافة ٢٠٠ كم إلى أعلى إلى هوجلي من البحر إلى ميناء كلكتا. بما أن هوغلي استلم المياه من نهر الجانج فقط خلال ثلاثة أشهر من مواسم الفيضان، تم تصميم سد فاركا لتحويل المياه من بادما (تعرف الجانج باسم بادما في بنغلاديش) لإنقاذ الميناء (وضمان إمدادات مياه الشرب للمدينة التي يبلغ عدد سكانها ٧ ملايين نسمة) التي يعتمد وجودها على البيئة [١٣].

من الجدير بالذكر أن الهند هي الدولة الواقعة في أعلى النهر بينما تعد بنغلاديش الدولة الواقعة في أسفل النهر أو في اتجاه مجرى النهر. وعلى هذا الأساس تتحكم الهند في تدفق المياه وتحولها من خلال إنشاء السدود، مما إثر سلباً على الزراعة ومصايد الأسماك في بنغلاديش. وعليه يقسم نهر الجانج الهند وبنغلاديش بشكل فعال كدولتين متشاطئتين في المنبع والمصب على التوالي [١٤]

جدول رقم (١): توزيع حصة حوض نهر الجانج[١٥]

الدولة	مساحة الحوض (كيلو متر مربع)	النسبة المئوية من المجموع
الصين	٣٣,٥٢٠	٣،٠٨
نيبال	١٤٧,٤٨٠	١٣،٥٦
الهند	٨٦٠,٠٠٠	٧٩،١٠
بنغلاديش	٤٦,٣٠٠	٤،٢٦
المجموع	١,٠٨٧,٣٠٠	١٠٠،٠٠

تمر مياه الجانج عبر بعض المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة بولايات بيهار، مادهيا برادش، راجستهان أوتار برادش، وغرب البنغال. ايضاً لا يوجد مصدر أخر للتزويد بالمياه السطحية في المنطقة مع تساقط أمطار سنوي يتراوح بين ٣٥ و١٠٠ سنتمتر. ويغطي الجانج حوالي ٢٠٣٦ كم من تدفقه عبر الهند مع مساحة تجمع تفوق ٧.٥ مليون كم مربع، في مقابل ١٤١ كم من التدفق عبر بنغلادش، مع مساحة تجمع ٥٦٠٠ كم مربع. إن الهيمنة الجغرافية السياسية للهند على مياه النهر واضحة بما لا تدع مجالاً للشك، إذ لها الغلبة في استعمال مياه النهر والسيطرة عليه، وهو العامل الذي دفع لجنة رادكليف لترسيم الحدود بين الدولتين في أواخر الأربعينات [١٦].

مما سبق، نستنتج أن نهر الجانج يغطي ٩٠ % من الأراضي الهندية، بينما تقدر مساهمة بنغلاديش في مياه الجانج بأقل من ٠.٥%. أيضاً حوالي ٤٠% من عدد السكان الإجمالي للهند، أي: ٢١٠ مليون نسمة، تقيم على حوض الجانج، ومع ذلك، فقط ١٥ مليون استفاد من منشآت الري في حوض جانج بالهند عبر مشاريع ري كبرى ومتوسطة، من أصل المساحة الإجمالية القابلة للزراعة والمقدرة ب ١٦٩ مليون [١٧].

علاوة على ذلك ان بنغلاديش تتشارك مع بلدان أخرى في جنوب آسيا حوض نهر الجانج – براهمابوترا – ميغنا. ويسري في أرض بنغلاديش ٥٤ نهرًا مشتركًا مع الهند والتي تساهم بنسبة ٩٢ ٪ من إجمالي المياه السطحية وتتولد النسبة المتبقية البالغة ٨ ٪ في بنغلاديش، بوصفها أقل الدول في نسبة الشواطئ، فإنها لا تتحكم في الأنهار المشتركة. إن سحب المياه من جانب واحد من جانب الهند [١٨] عند مجرى نهر الجانج وبناء سد فاركا وسد تيبايموخ الهيدروليكي ومشروع الربط بين الأنهار هما المصدران الرئيسيان للخلاف الناشب بين الهند وبنغلاديش [١٩].

جدول رقم (٢) تقاسم أحواض أنهار (الجانج ـ براهمابوترا ـ ميغنا) بين الهند وبنغلاديش ودول جوارهما الجغرافي[٢٠].

اسم الحوض		اسم البلد مع مشاركة المنطقة (بالكيلومتر المربع)	
نهر الجانج – براهمابوترا – ميغنا		الهند	948400
		الصين	321300
		نيبال	147400
		بنغلاديش	107100
		بوتان	39900
		ميانمار	80

أن وقوع بنغلاديش على ضفاف النهر الأدنى واعتمادها اقتصادياً على نهر الجانج، جعلها في وضع ضعيف أمام أي خطط قد تضطر فيها الحكومة الهندية إلى تحويل مياه الجانج. وهذا ما آثار مخاوف حقيقية لدى بنغلاديش مما يؤدي الى خلق توتراً جغرافياً سياسياً في أي وقت بين الدولتين [٢١].

وبالتالي اندلعت الخلافات بين الهند وبنغلاديش حول تقاسم مياه نهر الجانج؛ والسبب هو حول كمية حصص تدفق جانج في الموسم الجاف نتيجة لبناء وابل فاركا أن الهند تقع في أعلى النهر بينما بنغلاديش هي بلد منخفض النهر كما ذكرنا سلفاً. ولذلك نتج عن هذه الميزة الجغرافية خلافات كبيرة وعميقة على توزيع مياه النهر [٢٢].

يتسم نهر الجانج بتدفق موسمي مرتفع. خلال فترة الرياح الموسمية كما ان هناك تدفق كاف من المياه التي تلبي احتياجات كلا الدولتين. بينما تواجهان مشكلة حادة خلال موسم الجفاف عندما يكون التدفق غير كاف لتلبية احتياجاتهما. وكان بناء سد وابل فاركا[٢٣] من الهند على نهر الجانج للحفاظ على تدفق المياه المستمر إلى كلكتا[٢٤] وهالديا كان الميناء موضع جدل حتى بين الهند وباكستان في فترة ما بعد عام ١٩٤٧ جرت سلسلة طويلة من المراسلات والمحادثات الثنائية أولا بين الهند وباكستان[٢٥] ثم بين الهند وبنغلاديش على مستويات مختلفة وفي فترات عديدة[٢٦].

ضغطت باكستان لإجراء محادثات على المستوى الوزاري في عام ١٩٧٠ لكن الهند أصرت على أن الاجتماعات على مستوى السكرتارية يجب أن تستمر حتى يتم الانتهاء من الاستعدادات المناسبة لاجتماع أعلى مستوى. ففي الاجتماع الرابع على مستوى الأمناء الذي عقد في إسلام أباد في المدة من ٢٤ شباط/ فبراير إلى ٢ اذار/ مارس ١٩٧٠، سجل الوفد الباكستاني الموقف النهائي الذي اتخذه فيما يتعلق بجميع القضايا الفنية وأشار إلى عدم جدوى إجراء مزيد من المناقشات حول هذه القضايا إلا في سياق التخصيص المتفق عليه المياه من نهر الجانج إلى باكستان الشرقية آنذاك [٢٧].

وانتهت المحادثات أخيرا في ٢٦ آيار/ مايو ١٩٧٠ دون توقيع أي اتفاقية بسبب إصرار باكستان على الاستعانة بطرف ثالث. بينما أكملت الهند بناء وابل فاركا في عام ١٩٧٠. ومع ذلك، لم تكن القناة المغذية التي يبلغ طولها ٢٤ ميلاً جاهزة. صحيفة اكسبريس الهندية (India Express) كتبت في إحدى صفحاتها أن هدف الوفد الباكستاني الواضح هو الضغط للحصول على لقاء على مستوى وزاري من أجل إيجاد حل له. ايضاً كانت باكستان حريصة على رفع القضية من أجل تدويلها، ومن ثم دعوة طرف ثالث للتدخل في حالة الإخلال بمياه نهر السند (الأندوس) [٢٨].

وعقد اجتماع آخر على مستوى الأمناء، وهو الاجتماع الخامس، في نيودلهي في الفترة من ١٦ إلى ٢١ تموز / يوليو ١٩٧٠. وأوصى بما يلي [٢٩]:

(١) ستكون نقطة تسليم الإمدادات إلى باكستان من هذه الكمية من المياه التي قد يتم الاتفاق عليها في فاركا.

(٢) تشكيل هيئة تتألف من ممثل واحد من كل من البلدين لضمان تسليم الإمدادات المتفق عليها في فاركا أمر مقبول من حيث المبدأ.

(٣) يُعقد اجتماع في غضون ٣ إلى ٦ أشهر على مستوى تتفق عليه الحكومتان للنظر في كمية المياه التي سيتم توفيرها لباكستان في فاركا والمسائل الأخرى التي لم يتم حلها والمتعلقة بالأنهار الشرقية والتي لم يتم حلها. كانت موضوع المناقشات في هذه السلسلة من المحادثات.

وفي الجولة العاشرة من المحادثات الهندو-باكستانية وآخر اجتماعات الأمانة العامة في تموز/ يوليو ١٩٧٠، تم إحراز بعض التقدم، وافقت الهند على جعل فاركا، نقطة تزويد المياه للجناح الشرقي لباكستان. واتفق الجانبان ايضاً على أن "نقطة تسليم الإمدادات إلى باكستان من مثل هذه الكمية من المياه التي قد يتم الاتفاق عليها ستكون فاركا". الا ان الهند سرعان ما رفضت النتائج المذكورة لأن الانتخابات العامة كان من المقرر إجراؤها في الهند في عام ١٩٧١، والتي فاز بها حزب المؤتمر بقيادة السيدة إنديرا غاندي التي رفضت الموافقة على طلب عقد اجتماع على المستوى الوزاري واقترحت بدلاً من ذلك جولة أخرى من المحادثات على مستوى السكرتارية. على الرغم من موافقة باكستان [٣٠].

كرر الخبراء الهنود قضيتهم عبر بيانات ورسوم تخطيطية توضح مدى ضرورة توجيه مياه الجانج للحفاظ على ميناء كالكوتا [٣١] الذي تتم فيه ٥٠ بالمئة من صادرات البلاد. وأوضحوا كذلك كيفية مساهمة السد في مساعدة شرق باكستان لمعالجة تهديدات الفيضانات المتكررة [٣٢].

وفي الوقت نفسه، كان هناك اتفاق على القيام بزيارة لسد فاركا من قبل المهندسين الباكستانيون، كما وافقت باكستان أيضاً على فحص المهندسين الهنود لمشروع غانج-كوداباك أسفل مصب الجانج في شرق باكستان، والذي من المفروض أنه مخطط لري ثلاث ملايين ونصف آكر من الأراضي. [٣٣] رفضت الهند اقتراح الوفد الباكستاني بخصوص إحالة خلافهم لمسؤولين موثوقين من طرف ثالث مثل البنك الدولي حول استعمال مياه الأنهار الشرقية المتنازع عليها. [٣٤]

وقبل استقلال باكستان الشرقية عام ١٩٧١، ألقى حزب عصبة عوامي، وهو الحزب المعارض الرئيسي للحكومة الباكستانية، باللوم ليس فقط على الهند في التسبب في أضرار دائمة لبيئة واقتصاد شرق باكستان من خلال بناء وابل عبر نهر الجانج، ولكن أيضًا على حكومة

باكستان لتجاهلها لمطالب الباكستانيين الشرقيين في هذا المجال. وتم تسليط الضوء على ذلك في البيان الانتخابي لعام ١٩٧٠:

"لقد سمح الإهمال الإجرامي للحكومة السابقة لسد فاركا بأن يصبح أمرًا واقعًا أدى إلى إلحاق ضرر جسيم ودائم باقتصاد شرق باكستان، ويجب استخدام كل أداة من أدوات السياسة الخارجية على الفور لتأمين مجرد حل لهذه المشكلة"[٣٥].

مع ظهور بنغلاديش كدولة مستقلة ذات سيادة بدعم كامل من الهند عام ١٩٧١، بدأت **المرحلة الاولى** في مفاوضات تقاسم المياه في نهر الجانج. وأصبح نزاع مياه الجانج قضية من قضايا النزاع بينهما، وشعرت الهند بالثقة في أن تعاون بنغلاديش معها سيؤدي الى حل الخلافات التي تخص هذه القضية وستكون شيئاً من الماضي ولاسيما ان الهند تحظى بموقع متميز على بنغلاديش من الناحية الجغرافية. [٣٦] في البداية، اقتربت الهند وبنغلاديش من المحادثات من منظور جديد، واكدتا على الفرص الهائلة للتنمية الشاملة في منطقة موارد المياه ومع ذلك، لم يدم هذا التفاؤل طويلا، حيث ظهرت اختلافات بين الدولتين، وبشكل أساسي حول كمية المياه التي سيتم تقاسمها في موسم (العجاف) الجفاف [٣٧].

في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢. زار ب.م. عباس مستشار رئيس وزراء بنغلاديش بخصوص مواضيع عدة شملت السيطرة على الفيضانات، الري، والطاقة نيودلهي وأثناء زيارته، قال: " **أفق جديدة قد فتحت من أجل محادثات صريحة وحرة بين بنغلاديش والهند بخصوص نظام أنهار الجانج والبراهمابوترا"**

وخلال الزيارة الأولى للسيدة غاندي إلى دكا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ اذار/ مارس ١٩٧٢، تم طرح قضية المياه في معاهدة الصداقة الموقعة بين الدولتين. ونصت المادة ٦ من المعاهدة على أن الحكومتين "اتفقتا على إجراء دراسات مشتركة واتخاذ إجراءات مشتركة في مجالات السيطرة على الفيضانات وحوض الأنهار. تطوير وتنمية الطاقة الكهرومائية والري والاعاصير المركزية". ومن الجدير بالذكر، إلى أن هناك إجماع على أن الإشارة في المعاهدة إلى قضية المياه قد تم إدراجها لإبراز أهميتها الخاصة في العلاقات الهندية البنغالية. [٣٨].

وبناءً على ماتقدم بخصوص مشروع سد فاركا، اتفق رؤساء وزارة الدولتين على تشكيل لجنة مشتركة لإعطاء توصيات مناسبة لحاجة المياه لكلا الدولتين. في هذا السياق، فقد تم الاتفاق على زيادة تدفق مياه الجانج بشكل عادل أثناء أشهر الجفاف. كما أقرو على أنه أثناء فترات التدفق المتدنية، قد لا يكون هناك مياه كافية لتلبية حاجيات ميناء كالكوتا وحاجيات بنغلادش الكاملة، لأجل ذلك، ترسخت حقيقة زيادة تدفق مياه الجانج خلال أشهر الجفاف لتلبية حاجيات الدولتين.

المبحث الثاني: محاولات لجنة الأنهار المشتركة لحل قضية تقاسم المياه:

في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٢ قررت الهند وبنغلاديش انشاء لجنة الأنهار الهندية البنغلاديشية المشتركة (JRC) [٣٩] لأجراء مسح شامل لنظام النهر المشترك بين الدولتين ولتطوير مياه الأنهار المشتركة بينهماعلى أساس تعاوني. بناءً على ما جاء في معاهدة الصداقة والسلام بين الدولتين لحل قضايا نزاع تقاسم المياه والنظر في الأمور ذات الصلة مثل السيطرة على الفيضانات والاعاصير، وتطوير حوض النهر [٤٠]. ومع ذلك، فقد ظلت مسألة تقاسم مياه نهر الجانج وتيستا خارج نطاق اختصاص اللجنة المشتركة للأنهار، ليتم تسويتها على مستوى رؤساء الوزراء [٤١].

قدمت لجنة الأنهار المشتركة، التي نظرت في مسألة زيادة تدفق المياه العادلة لنهر الجانج، اقتراحين رئيسيين حول هذا الموضوع: اولاً: التوسع من خلال المستودعات في حوض الجانج الذي اقترحته بنغلاديش. وثانياً: الزيادة عن طريق تحويل المياه من نهر براهمابوترا إلى نهر الجانج في فاراكا بواسطة قناة ارتباط اقترحتها الهند. ولذلك لم تستطع لجنة الأنهار المشتركة التوصل إلى أي حل متفق عليه بشأن هذا الموضوع [٤٢].

ايضاً ناقشت اللجنة المشتركة باستفاضة النهج المتبع في التخطيط الطويل الأجل لتنمية الموارد المائية في شبكات أنهار الجانج وبراهمابوثرا وميغنا في المنطقة الشرقية. ورغم أن اللجنة المشتركة بذلت قصارى جهدها، فإنها لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن تخصيص مياه الجانج، وذلك أساساً بسبب اختلاف آراء المتنازعين. وفي سياق عمل اللجنة، قدم الجانب البنغلاديشي بعض المقترحات التي شملت إنشاء أمانة مشتركة للجنة في دكا، وبعض خبراء اللجنة المتفرغين، إضافة الى إجراء استعراض شهري لعمل اللجنة اشترك في إجرائه وزيرا الري في الدولتين، والاستعراض السنوي الذي تجريه مفوضتا التخطيط. ولم يكن هذا الاقتراح مقبولاً لدى الهند التي رأت أنه يمكن تعزيز الخبراء التقنيين وغيرهم من خبراء اللجنة المشتركة لاستعراض عملها سنوياً. وهكذا اختلف البلدان فيما تعلق بأداء لجنة الأنهر المشتركة [٤٣].

علاوة على ذلك ان انشاء اللجنة من اجل القيام بدراسات وجهود مشتركة عن فوائد نظام الانهار المشتركة في الهند وبنغلاديش. وبموجب المادة الرابعة من النظام الأساسي لمركز البحوث المشتركة، تتحمل اللجنة مسؤولية الحفاظ على الاتصال بين الحكومتين وإجراء دراسات مشتركة. ومن الجدير بالذكر انه حصل خلاف على تشكيل مركز البحوث المشتركة أثناء إنشائه، حيث ارادت بنغلاديش أن يكون لديها سكرتارية بدوام كامل مع خبراء، وهو ما لم تدعمه الهند. على الرغم من أن قانون لجنة الأنهار المشتركة لم يذكر فاركا، الا انه مكن الحكومتين من

اللجوء إلى اللجنة فيما تعلق بقضية فاركا إذا رغبتا في ذلك. وبعد مدة وجيزة من إنشائها دخلت قضايا زيادة تدفق نهر الجانج ضمن اختصاص اللجنة [٤٤].

عقد الاجتماع الأول لمركز البحوث المشتركة في نيودلهي للمدة من ٢٥ إلى ٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٢. وكانت القضايا الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال هي العمل على التحكم في الفيضانات، وأعمال التدريب على الأنهار الحدودية، وتطوير الأنهار في جانج-براهمابوترا-ميجنا. الا ان الاجتماع انتهى دون التوصل الى أي نتائج[٤٥] .

وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر 1972وافقت لجنة الإنهار المشتركة ، بعد أن نظرت في تقارير المسح ، على بناء سد تيستا لخدمة منطقة رانغبور وغيرها من المناطق المتاخمة لبنغلاديش، وطلبت إعداد مخطط لتصريف مياه أغارتالا وحل مشكلة الفيضانات حول سد ساغارخالي في مشروع غانغاس – كوباداك[٤٦].

في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٢، تم التوقيع رسميًا على النظام الأساسي للجنة واعتماده من قبل الحكومتين. بموجب المادة الرابعة من النظام الأساسي لمركز البحوث المشتركة [٤٧]:

(١) مهام اللجنة فهي كالاتي:

أ) الحفاظ على الاتصال بين الدولتين من أجل ضمان بذل جهود مشتركة أكثر فاعلية في تعظيم الفوائد من أنظمة الأنهار المشتركة لكلا الدولتين.

ب) صياغة أعمال التحكم في الفيضانات والتوصية بتنفيذ مشاريع مشتركة.

ج) صياغة مقترحات مفصلة بشأن الفيضان والتحذيرات والتنبؤ والإنذارات بالأعاصير.

د) دراسة مشاريع التحكم في الفيضانات والري بحيث يمكن استغلال موارد المنطقة المائية على أساس عادل بما يعود بالنفع على شعبي الدولتين.

هـ) صياغة مقترحات للتنسيق في مشاكل السيطرة على الفيضانات التي تؤثر على كلا البلدان.

وفي الاجتماع الرابع الذي عقد في ٢٩ – ٣١ اذار/ مارس ١٩٧٣ أعرب عباس مستشار رئيس وزراء بنغلاديش عن الصعوبات التي واجهتها بنغلاديش في التخطيط لبرنامجها المائي في ظل عدم وجود معرفة دقيقة بخطة الهند لاستخدام المياه في المناطق العليا لنهر الجانج. كما أثار عباس قضية زيادة تدفق المياه في نهر الجانج في موسم الجفاف لتلبية متطلبات الري طويلة الأجل للهند وبنغلاديش من خلال بناء السدود في الروافد الرئيسية التي تغذيه. وأشار إلى ضرورة مشاركة النيبال في محادثات مركز البحوث المشتركة، على أساس أن المواقع المناسبة للسدود والخزانات يجب أن توجد فقط على الروافد المغذية [٤٨]. ونهر الجانج في أراضي نيبال. الا ان الجانب الهندي تجاهل الاقتراح [٤٩].

وبناء على ذلك نلاحظ ان الحكومة الهندية تجاهلت الاقتراح ولم ترد إحضار طرف ثالث وذلك لأنها اعتبرت قضية فاركا قضية ثنائية وبالتالي يجب أن يكون حلها أيضًا ثنائيًا.

التقت لجنة الأنهار المشتركة أربع مرات إلى اذار/ مارس ١٩٧٣ لكنها أعلنت فشلها في تحقيق أي اتفاق. بعد ذلك تم رفع المسألة إلى المستوى السياسي [٥٠].

في ٨ تموز/ يوليو ١٩٧٣ عقدت الجولة الأولى من الحوار السياسي في دلهي بين وزير الشؤون الخارجية الهندي، سردار سوران سينغ، ونظيره البنغلاديشي خندقار مشتاق أحمد، واكدا من جديد لاتخاذ قرار نهائي بشأن تقاسم نهر الجانج على هامش اجتماع قمة بين رئيسي الوزراء كان من المقرر عقده في عام ١٩٧٤ [٥١].

وكذلك تم عقد مؤتمر على مستوى وزاري دام يومين لمناقشة مشكلة فاركا بنيودلهي، من ١٦ إلى ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧٣ والذي هو الأول من نوعه منذ تحرير بنغلادش. وكرر وفدا الدولتين بعد نهاية المؤتمر أن: " أن تسوية المسائل العالقة ذات الصلة بتطوير أنهار يشترك فيها البلدان ستكون وفق محادثات متبادلة بما يضمن النفع لمواطني كلا الدولتين، وقرر الوفدان أن تسوية مسائل تطوير أنظمة الأنهار المشتركة تكون وفق الحوار المشترك من أجل المنفعة المشتركة [٥٢].

في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٧٣، قررت لجنة الإنهار المشتركة اجراء تطوير عملي حيث كان عمل السد لايزال في المرحلة التحضرية وشملت خطة التنمية ما يلي [٥٣]:

١. برنامج عمل لدراسة مشاكل الفيضانات في سيلة – كاشار والمناطق المتاخمة لها من أجل اعداد مشاريع مناسبة لمكافحة الفيضانات في المنطقة.

٢. النظر في التخطيط طويل الأجل لمكافحة الفيضانات والسدود الكهرومائية في براهمابرتوا واحواض الجانج، والتوصية بدراسات حول طرق التعامل مع تخفيف أثار ذروات الفيضانات والتدفقات المنخفضة.

٣. الموافقة على برنامج لتوسيع مصارف الفيضانات على نهر تيستا وربطها مع تلك الموجودة في بنغلاديش وتوحيد ارتفاعاتها.

٤. تطبيق هذه المعايير على الأنهار الأخرى المتدفقة من غرب البنغال الى بنغلاديش.

٥. قرار بتنسيق جميع جوانب السيطرة على الفيضانات في مجالات الأرصاد الجوية وقياس الفيضانات والتنبؤ بها والاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمات التي تتعامل مع الاعمال اليومية للسيطرة على الفيضانات.

٦. دراسة البيانات والدراسات المرتبطة بها، الى جانب عمليات المسح الجوي والهيدروغرافي لمنطقة الجانج من فاركا الى غوراي.

وفي ٨ شباط/ فبراير ١٩٧٤، وفي نهاية اجتماع للجنة المشتركة المعنية بالنهر، ناقش الجانبان ثلاثة بنود رئيسية لزيادة تدفق نهر الجانج في موسم الجفاف. وفيما تعلق بزيادة تدفق الجانج في موسم الجفاف ومسألة تيستا، ونظرت اللجنة في تسعة تقارير للجنة على المستوى الرسمي. واتفق البلدان على تقاسم مياه الجانج وأصرا على ضرورة اتخاذ قرار يعود بالنفع على شعبي الدولتين[٥٤].

وبدعوة من كمال حسين وزير الخارجية بحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية قام سردار سينغ وزير الشؤون الخارجية بحكومة الهند بزيارة رسمية الى بنغلاديش من ١٣ الى ١٥ شباط/ فبراير ١٩٧٤، وأكدا فيها على التعاون في مختلف المجالات بين الدولتين. وكان من ضم القضايا التي ناقشوها ضرورة تواصل اللجنة المشتركة للأنهار هي تنمية الموارد المائية في المنطقة. كما ناقش وزيرا الخارجية مسألة توزيع مياه نهر الجانج بين الهند وبنغلاديش وضرورة اتخاذ قرار مبكر بهذا الشأن. واتفق وزيرا الخارجية على انه سيتم التوصل الى حل مقبول للطرفين قبل تشغيل مشروع قناطر فاركا[٥٥].

ومع زيارة رئيس وزراء بنغلاديش شيخ مجيب الرحمن للهند والمناقشات مع السيدة إنديرا غاندي في عام ١٩٧٤، أعلن الزعميان أنه سيتم تشغيل وابل فاركا قبل نهاية العام [٥٦]، وبما أن موسم الجفاف لم يكن كافياً للوفاء بمتطلبات كلا الدولتين سعت لجنة الانهار المشتركة إلى استكشاف جميع الخيارات الممكنة للزيادة من أجل الاستخدام الأمثل لموارد المياه المتاحة بشكل مشترك من أجل صيغة مقبولة للطرفين لتقاسم المياه في موسم الجفاف. وعلى الرغم من المفاوضات المكثفة حول الزيادة من حزيران/ يونيو فصاعداً لم يتمكن مركز البحوث المشتركة من التوصل الى اتفاق بشأن زيادة تدفق موسم الجفاف في نهر الجانج. بينما اقترحت نيودلهي زيادة في الجانج السفلي من براهمابوترا في ضوء إمكانيات التخزين المحدودة على نهر الجانج والمتطلبات المتزايدة للزراعة داخل الهند، واستمرت بنغلاديش من ناحية أخرى، في الإصرار على الزيادة داخل حوض الجانج[٥٧].

خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٧٤ استمرت المزيد من الزيارات للوفود الرفيعة المستوى بين الدولتين، وزار كل من الرئيسيين عاصمة الاخر وكذلك فعل وزراء الخارجية [٥٨] ووجهوا اللجنة المشتركة للأنهار بدراسة الوضع واقتراح أفضل السبل لزيادة تدفق موسم الجفاف في نهر الجانج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة للدولتين في المنطقة وتقديم توصيات الى الحكومتين [٥٩].

واقترح الجانب الهندي أنه بينما ستستمر المناقشات حول الزيادة، فقد أصبح إجراء اختبار للقناة المغذية لسد فاركا ضرورياً في ضوء بداية موسم الجفاف في ذلك العام. اتفق الجانبان

كذلك على ان الهند ستنقل تصريفات متفاوتة تتراوح ١١٠٠٠ كروس الى ١٦٠٠٠ كروس، في فترة ١٠ أيام من ٢١ نيسان/ أبريل الى ٣١ أيار/ مايو مع ضمان استمرار التدفقات المتبقية من ٣٩.٠٠٠ الى ٤٤.٠٠٠ كروس لبنغلاديش وكان المبلغ الذي تم التفاوض بشأنه من اجل بنغلاديش كبير، لكن بنغلاديش شعرت بالخداع من الطريقة التي عمل بها الاتفاق المؤقت لسحب المياه في فاركا وتم تفويض وابل من المياه انتظاراً لأي تقدم بشأن حل مقبول للطرفين [٦٠].

في الإعلان المشترك الصادر في نهاية زيارة رئيس وزراء بنغلاديش شيخ مجيب الرحمن للهند في آيار/ مايو ١٩٧٤ أكد الجانبان لأول مرة على ضرورة التوصل إلى اتفاق مقبول للطرفين والاعتراف بالعقبة الحقيقية. من حيث أن تدفق نهر الجانج لا يكفي لسد حاجات الجانبين [٦١].

وفي ١٦ أيار / مايو ١٩٧٤ أصدرت الهند وبنغلاديش بياناً مشتركاً بأن سد فاركا، سيتم تشغيله في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤، وفي غضون ذلك " ستيم العثور على حل مقبول للطرفين للمياه المتاحة خلال فترة الحد الأدنى من تدفق الجانج. الا ان الطريق بقي مسدود دون حل لان الهند بقيت معارضة في تحويل كميات كافية كافية من مياه نهر الجانج الى ميناء كلكتا، بينما اصرت بنغلاديش على ان سياسة الهند من شأنها الحاق الضرر الجسيم بمصالحها الاقتصادية. مما أصبح من الصعب معه عقد اجتماع بين رئيسي الدولتين امراً لا غنى عنه [٦٢].

جدول رقم (٣) اجتماعات لجنة الأنهار المشتركة بين الهند وبنغلاديش [٦٣].

الفترة	المكان
٢٥-٢٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٢	نيودلهي
٢٨-٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢	دكا
١١-١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢	نيودلهي
٢٩-٣١ حزيران/ يونيو ١٩٧٣	دكا
١٩-٢١ تموز/ يوليو ١٩٧٣	نيودلهي
٨-١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣	دكا
٢٨ شباط/ فبراير ١٩٧٤	نيودلهي
٦-١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٤	دكا
١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٤	كلكتا
٢٩ آب/ أغسطس – ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤	دكا
٢٨ أيلول/ سبتمبر – ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤	نيودلهي

١٦–٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤	دكا
٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ اجتماع على مستوى الوزراء (سرنيبات – جاجيفان)	نيودلهي

المبحث الثالث: اتفاق مؤقت بشأن فاركا:

بعد الفشل الذريع في الاجتماع الثاني عشر لمركز البحوث المشتركة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥ قرر مجيب إرسال راب سيرنباد، وزير التحكم في الفيضانات والطاقة والري إلى نيودلهي لإجراء محادثات مع جاجيفان رام، وزير الري والزراعة الهندي الجديد. لكن هذا الاجتماع لم يكن مثمرًا أيضًا. وكذلك اجتماع على مستوى الوزراء بين بنغلاديش والهند عقد في نيودلهي في ٢٤ و٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧٥ لم يتوصل إلى أي اتفاق [٦٤].

في أوائل نيسان/ أبريل ١٩٧٥، أرسلت الحكومة الهندية رسالة إلى حكومة بنغلاديش افادت بأنه أصبح من الضروري إجراء اختبار قناة التغذية – التي تربط قناطر Farakka على نهر الجانج بسد Jangipur Barrage على Bhagirathi – خلال موسم الجفاف، واقترح إجراء ملاحظات مشتركة حول تأثير الانسحابات في Farakka على بنغلاديش وعلى هوغلي[٦٥]. وفي ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٥عقدت اجتماعات فورية داخل وزارة مكافحة الفيضانات ثم مع شيخ مجيب للغرض نفسه [٦٦].

وعقد اجتماع لاحق على مستوى الوزراء بين بنغلاديش والهند في دكا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أبريل ١٩٧٥، ففي ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٥، وصل جاجيفان رام إلى دكا لإجراء محادثات حول مسألة الانسحابات في فاركا[٦٧]. وفي ختام مفاوضات استمرت ثلاثة أيام بين الوزيرين وزير الزراعة جاجيفان رام ونظيره البنغلاديشي عبد الرب سرنيبات وبعد صعوبة كبيرة تمكنوا من توقيع اتفاق جغرافي سياسي قصير الأجل بين الهند وبنغلاديش في دكا بشأن تقاسم مياه الجانج خلال موسم الجفاف من ٢١ نيسان/ أبريل إلى ٣١ آيار/ مايو 1975 وتخصيص المياه كما تقرر تشغيل السد مؤقتا لمدة (41 يوما) من 21 نيسان/أبريل إلى 31 أيار/مايو197 ، واتفقا على أن يكون استمرار تشغيل السد مشروطا بالتوصل إلى حل مقبول من الطرفين. في هذه الاتفاقية، وبموجب هذه الاتفاقية حصلت بنغلاديش على نسبة من المياه أكثر من الهند [٦٨].

تقرر ايضاً السماح للهند بسحب كمية محددة من المياه لقناة التغذية لصالح ميناء كلكتا. وتراوح السحب اليومي بين ١١٠٠٠ في الأيام العشرة الأخيرة من أيار/ مايو ١٩٧٥[٦٩]. وستستقبل بنغلاديش التدفق المتبقي من المياه. كما تم الاتفاق على تشكيل فرقاً مشتركة لمراقبة

آثار الاتفاق في أماكن الانسحابات في فاركا لكلا الدولتين، في بنغلاديش، وعلى نهر هوغلي لصالح ميناء كلتكا. كما تمركز فريق مشترك في فاركا لتسجيل تصريفات في قناة التغذية والتدفقات المتبقية لبغلاديش. وتلك الفرق تقديم تقاريرهم الى الحكومتين للنظر فيها. مع الاخذ بعين الاعتبار حساب الامدادات التي يمكن الاعتماد عليها في فاركا على النحو المحدد في الاتفاقات اللاحقة بين الهند وبنغلاديش [٧٠].

جدول رقم (٤) مشاركة تدفق المياه في موسم العجاف(الجفاف) في فاركا[٧١]. اتفاقية1975

فترة ١٠ ايام	المقدار المتوفر من الحصص بالفراسخ	الحصص المخصصة للهند بالفراسخ	حصة بنغلادش بالفراسخ المكعبة
٢١–٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٥	٥٥، ٠٠٠	١١,٠٠٠	٤٤،٠٠٠
١–١٠ أيار/ مايو ١٩٧٥	٥٦،٥٠٠	١٢،٠٠٠	٤٥،٠٠٠
١١–٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٥	٥٩،٢٥٠	١٥،٠٠٠	٤٤،٢٥٠
٢١–٣١ أيار/مايو ١٩٧٥	٦٥،٥٠٠	١٦،٠٠٠	٤٩،٥٠٠

وفقاً لهذه الاتفاقية، تراوحت حصة بنغلاديش من مياه الجانج خلال أشهر الجفاف بين ٤٤،٠٠٠ إلى ٤٩،٥٠٠ قدم مكعب في الثانية بينما تراوحت حصة الهند بين ١١،٠٠٠ إلى ١٦،٠٠٠ قدم مكعب في الثانية. وكان هناك أيضاً "بند ضمان" لصالح بنغلاديش في حالة تدفق المياه في فاركا إلى ما دون الحد الأدنى التاريخي. وهو اتفاق مؤقت بحاجة الى مفاوضات مستمرة قادمة. إلا أن اغتيال شيخ مجيب في اب/ أغسطس ١٩٧٥ وما تلاه من تنصيب نظام جديد ساهم في ادخال العلاقات بين الطرفين الى مسار جديد مختلف تماماً عما سبق ذكره. وأصبح إمكانية التوصل إلى حل عادل ومنصف لهذه المشكلة بعيد المنال [٧٢].

علاوة على ذلك وفقا للاتفاق المخصص لعام ١٩٧٥، ستقوم فرق مشتركة تتألف من خبراء من الحكومتين بمراقبة آثار انسحاب فاركا في بنغلاديش على نهر هوغلي في الأماكن المناسبة في كلا الدولتين. وتمركز فريق مشترك في فاركا لتسجيل التصريف في القناة الفرعية والتدفق المتبقي إلى بنغلاديش. ثم تقديم تقريره إلى الحكومتين للنظر فيه [٧٣].

كانت هناك ردود فعل متباينة في كلا الدولتين حول اتفاقية ١٩٧٥. فعلى الجانب الهندي اعتبر المسئولون والناس والصحافة الهندية ذلك حل مؤقت لقضية فاركا، وحظي الاتفاق المذكور بالمناقشة في البرلمان الهندي مجلس الشعب (لوك سابها)، في ٢١ نيسان/ أبريل ١٩٧٥، اذ قال وزير الزراعة السيد جاغجيفان رام أنه بحكم أن القناة المغذية ستشغل لأول مرة بعد الاتفاقية، فإنه يتوجب أن تتزايد التفريغات تدريجياً، للتمكن من الأخذ بإجراءات للحد من أي إخلال ووصف

السيد جاغجيفان رام إتفاقية دكا على أنها "**إختراق" كفيل "بوضع مثال يحتذى به في التفاهم والتكيف" لدولتين جارتين في تطوير مياه نهر دولي**[٧٤].

اما الجانب البنغلاديشي، فقد أدانتها الصحافة العامة البنغلاديشية وانتقدتها بشدة. اذ هناك تصور قوي في بنغلاديش بأن الجانب الهندي نجح في إدراج رؤيته في هذا الإتفاق. في حين رحبت صحيفة فاينانشال إكسبرس بالاتفاق بناءاً على أمرين. أولا، لانه اعاد التأكيد، وإن جاء متأخرا، على التزام الدولتين بحل المشكلة من خلال المناقشات المتبادلة. وثانيا، عكس تصميم الحكومتين على تحويل مسألة "فاركا" من مغزاها السياسي واعتبرها مشكلة تقنية بحتة تعين معالجتها على هذا النحو. واخرين اعتبروها أنها تطور مرحب به ساهم بالقضاء على مشكلة جدلية. كما انتقد بي إم عباس، مستشار لرئيس وزراء بنغلاديش الاتفاق وخاصة ما تعلق بالسيطرة على الفيضانات، والري والطاقة، واكد أن مجيب الرحمن كان تحت ضغط كبير من الهند. اجبره على الموافقة على الاتفاق حين قال: "**ماذا سنفعل إذا المياه المتاحة قليلة جداً وقارن ذلك مع وضع عائلة لديها فنجان واحد من الحليب والمشكلة هي لمن نقدمه**" [٧٥].

بدأت بنغلاديش في اتهام الهند في كل مرحلة من مراحل تحويل تدفق نهر الجانج في موسم الجفاف بشكل غير قانوني ومن جانب واحد بعد انتهاء اتفاق عام ١٩٧٥ دون التشاور مع بنغلاديش، وبالتالي تعطل الصيد والملاحة وجلب الرواسب الى بنغلاديش. وكان الاتفاق القصير الأجل لعام ١٩٧٥ صداه على المثقفين أيضا. ففي ندوة حول "الآثار السلبية لسد فاركا على بنغلاديش". التي نظمها معلمو وطلاب جامعة دكا، تمت مناقشة هذا الاتفاق بشكل شامل وكانت ملاحظتهم أن" الهند تريد استخدام سد فاركا كسلاح سياسي لاستسلام بنغلاديش حول حصتها في مياه نهر الجانج" [٧٦].

ومع نهاية الاتفاقية قصيرة الأجل في ٣١ آيار/ مايو ١٩٧٥. بدأت الهند من جانب واحد في سحب ٤٠ ٠٠٠ قدم مكعب في الثانية من المياه في فاركا ، وهي القدرة الكاملة لقناة التغذية. وشكل ما قامت به الهند خطر اقتصادي كبير لثلث بنغلاديش. وبررت الهند ذلك ان لديها ٩٨ ٪ من مناطق مستجمعات المياه وأن ٩٤.٥ ٪ من السكان يعيشون في المنطقة. ولذلك، فإن لها حقاً مشروعاً في استخدام المياه لمصلحتها. علماً ان ما تقدم تعارض مع القانون الدولي الذي نص على أن الدول المشاطئة لها حق قانوني في استخدام مياه نهر دولي في إقليمها فقط إذا تسبب ذلك في ضرر طفيف لبلد مشارك في التشاطئ[٧٧].

أرسل السيد صديقي، مراقب بنغلاديش في فاركا، احتجاجه إلى نيودلهي، لكن حكومة الهند لم تتخذ أي إجراء. وكان رد الهند الوحيد هو اقتراح اجراء دراسة حول الآثار السيئة من المجري. ودراسة هذه المشكلة على مستوى الخبراء [٧٨].

بناءً على ما تقدم لم يكن بمقدور الاتفاقية حل أزمة فاركا، بحكم كونها مؤقتة ولفترة قصيرة، وكذلك وفق الاتفاقية كان يجب على الفريق المشترك جمع البيانات وتقديم تقرير في وقت مناسب، وهو ما فشل بالقيام به.

أصرت بنغلاديش أيضًا على أنه لتحسين التدفق في نهر الجانج، يجب الاتصال بدولة النيبال وان تكون جزءًا من المسعى الجماعي لأن كل أراضيها تقريبًا في حوض الجانج. بينما أصرت الحكومة الهندية على عدم اشتراك طرف ثالث لأن قضية فاركا هي قضية ثنائية حسب وجهة نظرها وبالتالي يجب أن يكون حلها أيضًا ثنائيًا. في حين اكدت بنغلاديش على أنه من الضروري اجراء نهج شامل لتنمية مجموع الموارد المائية للمنطقة [٧٩].

مع تزايد المخاوف والعداء بين مجموعات المصالح في كلا الدولتين، واجهت الحكومتان صعوبة في تلبية احتياجات بعضهما البعض. كان جوهر الأمر أن لم تستطع بنغلاديش قبول اقتراح الهند لزيادة تدفق نهر الجانج لأنه سيخلق مشاكل حادة إضافية للبلاد. ورفضت الهند دراسة اقتراح بنغلاديش لأنها رغبت في الاحتفاظ بمياه الجانج لاستخدامها الخاص. وعلية ظلت الخلافات بشأن تقاسم المياه بين بنغلاديش والهند. ولفترة طويلة واستمرت هذه الخلافات الى فترة ضياء الرحمن.

علاوة على ذلك زادت حدة الخلاف الجغرافي السياسي بين الدولتين لعدد من الأسباب. كان السبب الأكثر وضوحاً هو انخفاض المياه المتاحة لما قارب من ثلث بنغلادش خلال الفترة الأكثر جفافاً من العام ذاته. مما إثر بشكل كبير جداً وأسفر عن عدد من الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لبنغلاديش. ومما زاد من الامر سوءاً وأدى الى تصاعد النزاع هو قرار الحكومة الهندية الاستفزازي بمواصلة تحويل تدفق نهر الجانج بعد انتهاء الاتفاقية المؤقتة [٨٠] مع بنغلاديش والتي استمرت من ٢١ نيسان/ أبريل إلى ٣١ آيار/ مايو ١٩٧٥[٨١].

جدول رقم (٥) التسلسل الزمني للصراع بين الهند وبنغلاديش والتعاون في نهر الجانج الفترة ١٩٥١-١٩٧٥[٨٢].

السنة	الحدث
١٩٥١	اعترضت باكستان رسمياً على خطة الهند لبناء قناطر فاركا في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر.
١٩٦١	اعترفت الهند ببناء قناطر فاركا من جانب واحد.
١٩٧٢	وقعت الهند وبنغلاديش على النظام الأساسي للجنة الانهار الهندية البنغلاديشية المشتركة (JRC).
١٩٧٤	في إعلان مشترك صدر في ١٦ آيار/ مايو، أقر رئيسا وزراء الهند وبنغلاديش بالحاجة إلى زيادة

	تدفقات موسم الجفاف في نهر الجانج لتلبية متطلبات كلا الدولتين، واتفقا على أنه قبل مشروع فاركا، سيصلان إلى تخصيص مقبول للطرفين من الماء خلال موسم الجفاف. وقد سمح الإعلان لمركز البحوث المشتركة بدراسة مخططات لزيادة تدفقات أنهار الموسم الجاف وتقديم توصيات لتلبية متطلبات كلا الدولتين.
١٩٧٥	**في١٨ نيسان/ أبريل، سمحت بنغلاديش للهند بتحويل ٣١٠-٤٥٠ مكعباً من مياه الجانج من ٢١ نيسان/ أبريل إلى ٣١ مايو١٩٧٥، من خلال إعلان وزاري. بدأ وابل الفاركا العمل في ٢١ نيسان/ أبريل. في حزيران/ يونيو، قدمت JRC تقريرها.**

وقد لعبت المعارضة في بنغلاديش دوراً رئيساً في تقويض النوايا الحسنة بين الدولتين. اذ اتهم زعيم حزب عوامي الوطني في بنغلاديش مولانا بهاشاني شيخ مجيب الرحمن انه رهن السيادة السياسية والاقتصادية بنغلاديش لصالح الهند. هذا من جانب ومن جانب اخر اثارت قضية فاركا مشاعر الشعب البنغلاديشي. اذ وضح السفير السابق هارون أور رشيد أن شيخ مجيب واجه وقتاً عصيباً على الجبهة الداخلية. أكد ان مشكلة المياه مع الهند من ضمن الأسباب التي أدت الى قيام انقلاب ١٩٧٥ من قبل عدد من ضباط الجيش الساخطين وأدى الامر الى اغتيال شيخ مجيب وعائلته والاطاحة بالحكومة وأقامة نظاماً عسكرياً برئاسة الجنرال ضياء الرحمن والذي سوف نذكره في الفصل الرابع بشيء من التفصيل [٨٣].

وفي ضوء ذلك فأن مشكلة تقاسم المياه بين الجارين يمكن ارجاءه إلى عاملين: أولا، يوجد في حوض نهر الهند وبنغلاديش أكبر تجمع للسكان الأفقر في العالم مع كثافة سكانية ريفية عالية، مما جعل المياه قضية سياسية حساسة للغاية. ثانياً، نظراً لكون بنغلاديش الجار الأصغر، غالباً ما تعاملت الهند بعدم الثقة، مما جعل من الصعب إجراء مناقشة حول قضايا المصلحة المشتركة بحسن نية [٨٤].

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الخـــاتمة:

بناءً على ما تقدم اعتبرت الهند نهر جانج نهراً خاصاً بها وليس مياهاً دولية نظراً لعلاقتها التي لا تنفصم بالثقافة والتراث والتقاليد الهندية. وبالتالي كشف الخلاف على مياه نهر الجانج عن الطبيعة الدولية لنهر الجانج. واثرت المصالح السياسية بشكل سلبي على المحادثات البناءة وشهدت المفاوضات بين الدولتين جموداً بسبب ذلك.

مع تزايد المخاوف والعداء بين مجموعات المصالح في كلا الدولتين، واجهت الحكومتان صعوبة في تلبية احتياجات بعضهما البعض. كان جوهر الأمر أن بنغلاديش لم تستطع قبول اقتراح الهند لزيادة تدفق نهر الجانج لأنه كان سيخلق مشاكل حادة إضافية للبلاد. ورفضت الهند

دراسة اقتراح بنغلاديش لأنها كانت ترغب في الاحتفاظ بمياه الجانج لاستخدامها الخاص. وعلية ظلت الخلافات بشأن تقاسيم المياه بين بنغلاديش والهند. ولفترة طويلة واستمرت هذه الخلافات.

الهوامش

[١] – الجدير بالذكر كانت هناك خلافات خطيرة بين دكا ونيودلهي حول تقاسم نهر الجانج وبراهمابوترا وثمانية أنهار أخرى. تعد الجانج وبراهمابوترا وميغنا وتيستا من بين الأنهار العابرة للحدود التي تبني عليها الهند القناطر والقنوات ونظام الري. كما أن تقاسم مياه أنهار فيني، ومانو، وموهوري ، وخواي ،وغومتي ، ودهارالا ، ودودكومار يتسبب في مشاكل. المصدر:

Iram Khaled, Trans-Boundary Water Sharing Issues: A Case of South Asia, Journal of Political Studies, Vol. 1, number 2, p. 89.

[٢] – والجدير بالذكر على أهمية نهر الجانج فبصرف النظر عن توفير مياه الشرب والمجاري، فإن نهر الجانج مهم للغاية بالنسبة للسكان الهندوس لأسباب دينية. اذ يعتبر نهر الجانج نهرهم الأكثر مقدسة ويعبد مثل الإلهة غانغا ما أو " الأم الغانج ". وفقا لأسطورة الغانج، نزلت الإلهة غانغا من السماء للسكن في مياه نهر الغانج لحماية وتطهير وإحضار الجنة إلى أولئك الذين يلمسونها. الهندوس الأتقياء يزورون النهر يومياً لتقديم الزهور والطعام إلى الجانج. هم أيضا يشربون الماء ويستحمون في النهر لتطهير وتنقية آثامهم. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد الهندوس أنه عند الموت تحتاج مياه نهر الغانج للوصول إلى عالم الأسلاف، بيتريلوكا. ونتيجة لذلك، يحضر الهندوس موتاهم إلى =النهر لحرق جثثهم على طول ضفتيه، وبعد ذلك ينشر رمادهم في النهر. في بعض الحالات، يتم رمي الجثث في النهر. مدينة فاراناسي هي أقدس المدن على طول نهر الجانج، حيث يسافر العديد من الهندوس هناك رمادًا لموتاهم في النهر. جنبا إلى جنب مع الحمامات اليومية في نهر الغانج والقرابين إلى آلهة غانغا هناك مهرجانات دينية كبيرة التي تحدث في النهر على مدار السنة حيث يسافر الملايين من الناس إلى النهر للاستحمام حتى يمكن تنقية من خطاياهم. **المصدر**: أماندا بريني، نهر الجانج، https://eferrit.com.

[3] – P. Sukumaran Nair, Indo- Bangladesh relation, master thesis, department of political science, university of Kerala,2006, p. 153.

[٤] – والجدير بالذكر ترجع الجذور التاريخية لازمة فاراكا عندما اقترح المهندس البريطاني، السير آرثر كوطون، في عام ١٨٥٣ بناء سد عبر الجانج لمنع نهر الهوفلي من طمر فاراكا، القرية المتواجدة في قطاع مرشيداباد البنغالي. تبعا لذلك، نرى أن هذا المشروع كان متوقعا قرناً من قبل، عبر عن اقتراحه لبناء سد عبر الجانج في راج محل بالقرب من قرية فاراكا في ١٨٥٣، قال السيد آرثر كوطون: " إذا وجهت المياه الزائدة إلى الهوفلي، وبقيت تدفق أسفله خلال فصل الجفاف، مثل هذا التنظيف الإضافي كفيل بصنع الفارق لمنع إطماء الهوفلي"، على غرار السيد آرثر كوطون في ١٨٥٣، لجنة ستيفنسن مور (١٩١٩)، السيد وليام ويلكوكس (١٩٣٠)، ت.م أوغ (١٩٣٩)، و أ.ويبستر (١٩٤٦)، أيد د. والتر هانسن في (١٩٥٧) هذا الرأي. كان اقتراحهم أن الهدف الأساسي لمشروع سد فاراكا هو القيام بتنظيف تفريغي فوقي لنظام البهاغيراتي هوفلي من أجل تطوير قابليته

للملاحة بهدف الحفاظ على ميناء كالكوتا. عندما غادر البريطانيون شبه القارة في ١٩٤٧، بعد الانسحاب، منحت الهند مهمة مراقبة الأشغال على الهوفلي. من أجل القيام بذلك، كان على السيد سيريل رادكليف، رئيس لجنة حدود البنغال أن يقدم قطاع مرشيداباد ذو الأغلبية المسلمة للهند وتعويض باكستان بقطاع خولنا ذو الأغلبية الهندية. منذ أن جزئت الهند من جهتها الشرقية، مع تحول بنغال الشرقية إلى باكستان الشرقية في ١٩٤٧، كانت العلاقات بين الهند وهذا الجناح الشرقي لباكستان بخصوص فاراكا مشكلة مستعصية. في ظل اتفاقية التجزيء، منح رئيس لجنة حدود البنغال، =السيد سيريل رادكليف، مرشيداباد البنغالية المسلمة للهند لكي تستطيع الحفاظ على سيطرتها على نشاطات ميناء كولكوتا. للمزيد ينظر المصدر:

India Back - grounder, Weekly Reference Service Index, 1975-76, Vol. I No. 1, April, 5, 1976.

[5] - punam pandey , Revisiting the Politics of Ganga Water Dispute between India and Bangladesh, India Quarterly, 68,(3), New Delhi, 2012,p.267.

[٦] - تم الاعتراف بنزاع نهر الجانج في أكتوبر عام ١٩٥١ عندما احتجت الحكومة الباكستانية للهند حول بناء سد فاركا [المقترح]، وطلبت باكستان من الهند استشارتها قبل تنفيذ أي مخططات قد تؤثر سلباً على مصلحة باكستان الشرقية آنذاك، والتي هي بنغلاديش الآن. ولم تكن الهند تريد أي تسوية تفاوضية مع باكستان. بل رفضت الهند الاعتراف بالجانج كنهر دولي. واستندت مطالبة الهند إلى حقيقة أن حوالي ٨٠ ٪ من مساحة حوض نهر الجانج تقع في الهند. لكن الحجة والإجراءات الهندية كانت انتهاكات لاتفاقية برشلونة التي دعت كل دولة من الدول المشاطئة إلى الامتناع عن خلق عقبات أو مخاطر على الملاحة. في وقت لاحق، لم تتراجع الهند فقط عن موقفها الأول بشأن دولية نهر الجانج، بل قبلت أيضًا المبدأ القائل بأن كل دولة ضفاف البحر يحق لها الحصول على حصة معقولة ومنصفة من مياه نهر دولي. للمزيد ينظر المصدر:

Zaglul Haider, Resolution of water dispute betwee india and bangladesh: does internationational law work? master thesis, osgoode hall law school york university toronto, canada, november,2010. p.77.

[٧] - تتمتع الدولة المشاطئة بالحق القانوني في استخدام مياه نهر دولي في أراضيها إذا لم تسبب أي ضرر أو لم تسبب سوى ضرر طفيف للدول المشاطئة .تعتبر جميع التدخلات الرئيسية من قبل الدولة المشاطئة في مياه نهر دولي داخل أراضيها والتي تؤثر بشكل خطير على استخدام وإثارة نفس نظام المياه من قبل الدول المشاطئة التي تمتلك حصصًا مشروعة غير قانونية. للمزيد ينظر المصدز:

Zaglul Haider, Op.cit, p. 77.

[٨] - تعتمد بنغلاديش على مياه نهر الجانج للشرب والاستخدام المنزلي والملاحة والري والصناعة ومصائد الاسماك ومنع تسرب المياه المالحة من البحر وبالتالي تجنب الضرر بالزراعة والغابات. إن التوازن الصعب بين الانسان والطبيعة الذي تأسس في دلتا نهر الجانج يعتمد بشكل أساسي على المياه .للمزيد ينظر المصدر:

Monika Kashyap, INDIA's WATER DIsPUTEs WITH NEIGHBOURING COUNTRIES WITH SPECIAL REFERENCE TOPAKISTAN, BANGLADESH AND NEPAL, THESIS,

SUBMITTED TO THE HIMACHAL PRADESH UNIVERSITY, SHIMLAFOR THE AWARD OF DEGREE OF, 2016.p.161.

[9] – P. Sukumaran Nair, Op.cit, p. 155.

[١٠] – والجدير بالذكر تتدفق نهر الغانج (الجانج) عبر واحدة من أكثر الأراضي خصوبة في العالم، أصولها في جبال الهيمالايا وتفرغ في خليج البنغال. يستنزف ربع أراضي الهند، على الرغم من أن منطقة الدلتا التي تشترك مع نهر براهمابوترا تقع تقريباً في بنغلاديش. باعتباره نهراً معمراً، فهو غني بتدفق المياه مقارنةً بأنهار شبه الجزيرة ويشكل أيضا نظاما بيئياً متميزاً به نباتات وحيوانات فريدة من نوعها .بعد مغادرة سهل الهند الشمالي، يتدفق كحدود بين الهند وبنغلاديش لحوالي ١٢٠ كيلومتراً ثم يتدفق إلى خليج البنغال عبر بنغلاديش لمسافة ١١٣ كيلومتراً ويندمج مع نهر براهمابوترا ليشكل نهر بادما للمزيد بنظر المصدر:

Niluka Kadurugamuwa, Sharing of Trans-Boundary River Waters in South Asia; Geopolitics and Beyond, 2014, p.56.

[١١] – **الهكتار**= ١٠،٠٠٠ متر مربع. المصدر: محمد خميس الزوكة، اسيا دراسة في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، ط٢، د.ت، ص٢٣٠.

[12] – R.K.Dixt, Indo-pakistan Talks on Farakka Barrage and Related matters, Indian Journal of International Law, Vol.9,1969,p.219.

[13] – F.C.O37/ 1697, Indo-Bangladesh Relations, Telegram, BRITISH HIGA COMMISSION, DACCE, 23 April, 1973, NO: FSB 3/302/1, p.2.

, Op.cit, p. 156. P. Sukumaran Nair؛

[14] – Md. Abul Kashem, Recent Issues in Bangladesh – India Relations: ABangladeshi perspective, Space and Culture Journal, No.4:1, India, 2016, p. 21.

[15] – ZAGLUL HAIDER, Op.cit, p.190.

[16] – R.K.Dixt, Op.cit, p. 219.

[17] – R.K.Dixt, Op.cit, p. 219.

[١٨] – لمعرفة اثار الانسحاب ينظر المصدر:

F.C.O37/ 1699, Impact of India's unilateral withdrawal of river water, Telegram No. 808 to the UK Mission to the United Nations in New York: Fome British Foreign and Commonwealth Office, London., 15, September, 1976, No: FSB 3/302/1, p.80.

[19]– · ZAGLUL HAIDER, Op.cit, p.75.

[20] – Asia: Intemational River Basin Record: The Transboundary Freshwater Dispute, August 2002.

[21]–Shariful Islam, Bangladesh-India Water Sharing Disputes Possible Policy Responses, JOURNAL OF Bangladesh Studies, VOLUME 14, NO.1, 2012, P.1.

[22] – Nilanjana Nayak, India-Bangladesh Bi-Lateral Relations Since 1990s, Thesis Submitted for the degree of Doctor , Faculty of Arts, Vidyasagar University, India, 2020, p.13.

[٢٣] – وتقوم الهند، البلد المشاطئ الأعلى، ببناء السدود في جميع الأنهار الرئيسية تقريبا ، وتحرم بنغلاديش من نصيبها الواجب من الموارد المائية .وقد أقيم أبرز" سد فاراكا "فوق النهر الدولي ، وهو نهر الجانج لتحويل مياهه إلى نهر بهاغاراتي – هوغلي من أجل إبقاء ميناء كولكاتا في الهند قابلا للملاحة وخاليا من الركائز .تم تصميم هذا السد لتحسين مرافق الاتصالات بما في ذلك الصرف الصحي والصرف البيئي وإمدادات المياه في كلكتا وكذلك النقل الداخلي في جميع أنحاء البنغال الغربية .وكانت الأغراض المحتملة الأخرى للمشروع هي السيطرة على مياه نهر الجانج من أجل ري ولايتي أوتار براديش أوتار براديش وبيهار الهنديتين.. للمزيد ينظر

ZAGLUL HAIDER, , Op.cit, p. 78.

[٢٤] – **كلكتا:** خط الحياة في الهند الشرقية، هو أهم ميناء في الهند يقع على ضفاف نهر هوجلي (المعروف أيضا باسم بهاغيراثي في الروافد العليا). وهي تخدم احتياجات منطقة داخلية شاسعة تمتد على الولايات الهندية أسام وبيهار ومادهيابراديش وأوريسا وسيكيم وأوتار براديش. هذا الميناء يخدم أيضا مملكة بوتان في جبال الهيمالايا غير الساحلية ونيبال.

[٢٥] – والجدير بالذكر انه بدأ نزاع فاراكا قبل ولادة بنغلاديش (باكستان الشرقية سابقاً) في١٩٥١، احتجت باكستان على اقتراح الهند لبناء وابل، لكن المفاوضات الفعلية بدأت فقط في عام ١٩٦٠. من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠، تم عقد ما لا يقل عن عشرة اجتماعات على مستويات مختلفة بين الهند وباكستان، ولكن تم إحراز تقدم ضئيل. ومع ذلك، تم تحقيق انفراجة خلال الاجتماع الخامس للمحادثات الهندية الباكستانية على مستوى السكرتارية حول قضية تقاسم المياه في نهر الغانج الذي عقد في يوليو ١٩٧٠ .وتقرر في الاجتماع أن نقطة التسليم من المياه إلى شرق باكستان سيكون قناطر فاراكا. كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة لضمان توصيل المياه. للمزيد ينظر المصدر:

Sukumaran Nair, Op.cit, p. 155؛

Joyeeta Bhattacharjee, Understanding the Ganges Water Treaty, Peace Research Institute Oslo (PRLO), 2013, P.37.

[26] – Nilanjana Nayak, India-Bangladesh Bi-Lateral Relations Since 1990s, Thesis Submitted for the degree of Doctor, Faculty of Arts, Vidyasagar University, India, 2020.p.14.

[27] – F.C.O37/ 1699, Impact of India's unilateral withdrawal of river water , Telegram No. 808 to the UK Mission to the United Nations in New York: Fome British Foreign and Commonwealth Office, London., 15, September, 1976, No: FSB 3/302/1, p.80

[28] – Ibid.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

[29] – F.C.O37/ 1699, Impact of India's unilateral withdrawal of river water , Telegram No. 808 to the UK Mission to the United Nations in New York: Fome British Foreign and Commonwealth Office, London., 15, September, 1976, No: FSB 3/302/1, p.80

[30] – Punam Pandey, India Bangladesh Domestic Politics the River Ganges Water Issues, Singapore, 2016, p.5.

[٣١] – الجدير بالذكر ان الهند وباكستان الشرقية اعدت تقاريرها الخاصة للاستفادة من المياه نهر الجانج وروافده. ركز المشروع الهندي بشكل أساسي على الحفاظ على الميناء في كلكتا وأطلق عليه اسم " مشروع للحفاظ على ميناء كلكتا". كان لدى باكستان ثلاثة مشاريع مائية: ١) مشروع ري نهر الجانج كوباداك (GK) (وحدة كوشتيا) على نهر الجانج، ٢) مشروع ري قناطر تيسيا على نهر تيسيا و٣) نهر كارنافولي في مناطق شيتاغونغ. عندما بدأت باكستان عملها في مشاريع المياه الخاصة بها. واجهت مقاومة من الهند التي كانت اعلى النهر على الأنهار التي كان لابد من بدء الاعمال فيها. اعترضت الهند على مشروع كارانفولي بسبب الغرق المحتمل لاراضي هندية بواسطة سد كابتاي المقترح آنذاك كان اعتراض الهند على مشروع GK بسبب استخدام مياه الجانج التي تعتبرها الهند مياها " الخاصة" تم الانتهاء من كلا المشروعين بعد ان أصبحت بنغلاديش دولة ذات سيادة. للمزيد من التفاصيل ينظر المصدر: Amit Ranjan, Op.cit, P.71.

[32] – Punam Pandey, Op.cit, p.5.

[33] – s.s.Bindra, Indo –pak Relations, 1981.

[34] – s.s.Bindra, Indo –pak Relations, 1981.

[35] – Shaukat Hassan, Op.cit p.232.

[36] – Avtar Singh Bhasin, Op.cit, p.19.

[37] – Joyeeta Bhattacharjee, Understanding the Ganges Water Treaty, Peace Research Institute Oslo (PRLO), 2013, P.38.

[38] – Shaukat Hassan, India –Bangladesh Political Relations during the AWAMI League Government, 1972-75, Doc tor, the Australian National University Apr i l 1987.p.235.

[39] – Maya Mirchandani, The Teesta Water Dispute: Geopolitics, Myth and Economics, SEPTEMBER 2016, p.12.

[40] – Piyali Dutta, India-Bangladesh Relations Issues, Problems and Recent Developments, IPCS Special Report, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, SEPTEMBER 2010, p.4.

[41] – F.C.O37/ 1699, History of negotiations , Telegram No. 808 to the UK Mission to the United Nations in New York: Fome British Foreign and Commonwealth Office, London., 15, September, 1976, No: FSB 3/302/1, p.80.

[42] - F.C.O37/ 1699, Impact of India's unilateral withdrawal of river water , Telegram No. 808 to the UK Mission to the United Nations in New York: Fome British Foreign and Commonwealth Office, London., 15, September, 1976, No: FSB 3/302/1, p.80.

[43] – P. Sukumaran Nair, Op.cit, p. 166.

[44] – Tamanna Ashraf, BANGLADESH AND INDIA: THE DOMESTIC AND INTERNATIONAL REPERCUSSIONS OF ASYMMETRIC AND SECURITIZED HYDRO, LORIDA INTERNATIONAL UNIVERSITY, Miami, Florida, 2020, p. 89.

[45] – Monika Kashyap, INDIA's WATER DIsPUTEs WITH NEIGHBOURING COUNTRIES WITH SPECIAL REFERENCE TOPAKISTAN, BANGLADESH AND NEPAL, THESIS, SUBMITTED TO THE HIMACHAL PRADESH UNIVERSITY, SHIMLAFOR THE AWARD OF DEGREE OF, 2016, p.174.

[46]– AZRA KHAN, India-Bangladesh relations since 1972, PhD thesis Department of Political Science Aligarh Muslim University India, 1993, p.155-155.

[47] – Shaukat Hassan, Op.cit p.233.

[48]– Shaukat Hassan, Op.cit p.239.

[49]– AZRA KHAN, Op.cit p.157.

[50] – punam pandey, Op.cit , p.267.

[51]– punam pandey , Revisiting the Politics of Ganga Water Dispute between India and Bangladesh, India Quarterly, 68,(3), New Delhi, 2012,p.268-269.

[52] – Kathryn Jacques , Op.cit, p.35.

[53]– AZRA KHAN, Op.cit ,p.155-156.

[54]– AZRA KHAN, Op.cit , p. 50.

[55] – Avtar Singh Bhasin, India-Bangladesh Relations Documents 1971 – 2002, part One, New Delhi, 2003,p.83.

[56] – F.C.O37/ 1427, Indo-Bangladesh Relations, Telegram, British High Commission, New Delhi, 18 December, 1974, No: FSB 3/302/1, p.7.

[57] – Joyeeta Bhattacharjee, Op.cit , p.37.

[58] – Monika Kashyap, Op.cit, p. 177.

[59] – Avtar Singh Bhasin, Op.cit, p. 127.

[60]– Punam Pandey, Bangladesh, India, and Fifteen Years of Peace Future Directions of the of the Ganges Treaty , Asian Survey, Vol. 54, Number 4, University of California, p. 657.؛

F.C.O37/ 1697, Indo-Bangladesh Relations, Telegram, Indo-Bangladesh Relations, BRITISH HIGA COMMISSION, DACCE, 23 April, 1973, NO: FSB 3/302/1, p.2.

[61] – Tamanna Ashraf, BANGLADESH AND INDIA: THE DOMESTIC AND INTERNATIONAL REPERCUSSIONS OF ASYMMETRIC AND SECURITIZED HYDRO, LORIDA INTERNATIONAL UNIVERSITY, Miami, Florida, 2020, p. 89.

[62]– AZRA KHAN, Op.cit, p.157.

[63]– Ibid.

[64] – Joyeeta Bhattacharjee, Op.cit , p.37.

[٦٥] – الجدير بالذكر كانت Hugli القناة الرئيسية لنهر Ganges حتى ١٢ القرن الميلادي، وبعد ذلك بدأ النهر في تغيير مساره نحو الشرق، إلى قناة تعرف باسم بادما. نتيجة لهذا التغيير المورفولوجي جفت قناة Hugli بمرور الوقت. ومن ثم، فقد خلق شعوراً بالذعر بين كل من الإداريين البريطانيين والهنود الذين رأوا ميناء كلكتا كرمز للهند. لذلك، كان هناك شعور بالحاجة إلى تصميم حل للحفاظ على قابلية الملاحة في النهر المعني وتدفق قناة نهر هوغلي من خلال تحويل نهر الجانج. المصدر:

Sadique A Gill, "Water Politics in South Asia," Journal of South Asian Studies Vol. 20, no.1 (2005): 21.

[66] – Shaukat Hassan, Op.cit p.247.

[67] - F.C.O37/ 1699, History of negotiations , Telegram No. 808 to the UK Mission to the United Nations in New York: Fome British Foreign and Commonwealth Office, London., 15, September, 1976, No: FSB 3/302/1, p.80

[68] – AZRA KHAN, India-Bangladesh relations since 1972, PhD thesis Department of Political Science Aligarh Muslim University India, 1993, p.157.

[69] – Komal Kaushik Baral, Op.cit ,p. 82.

[70] – Monika Kashyap, Op.cit, pp. 177-178.

[71]– s.s. Bindra, Indo –Bangladesh Relations: Mujib Era (New Delhi, 1982), pp.68-69. نقلاً من المصدر: AZRA KHAN , Op.cit, p.158.

[72] – Nilanjana Nayak , Op.cit, p.13. ؛Avtar Singh Bhasin, Op.cit, p. 127.

[73] – P. Sukumaran Nair, Op.cit, p. 169.

[74] – Avtar Singh Bhasin, Op.cit, p. 127.

[75] – P. Sukumaran Nair, Op.cit, p. 170.

[76] – P. Sukumaran Nair, Op.cit, p. 170.

[77] – ZAGLUL HAIDER , Op.cit, p.81.

[78] – Joyeeta Bhattacharjee, Op.cit, p. 41.

[79] – P. Sukumaran Nair, Op.cit, p. 169.

[٨٠] – د.ك. و ملفة رقم: ٧/ ١/٢٥٦، التقرير الاقتصادي والتجاري، تقرير السفارة العراقية في نيودلهي الى وزارة الاقتصاد، بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٤، ص١٠١.

[81] – Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000, p.35.

[82] – Joyeeta Bhattacharjee, Understanding the Ganges Water Treaty, Peace Research Institute Oslo (PRLO), 2013,p. 43.

[83] – punam pandey, Op.cit , p. 269.

[84] – Imran Khalid, "Bangladesh Water Concern," Journal of South Asian Studies, Vol. 25, no.1, January–June 2010, p.82.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies